العرب
الإثنين 2021/08/09
السنة 44 العدد 12143

دعوات البحرين للتهدئة الإعلامية تصطدم بخطاب الجزيرة

الشواهد الإعلامية من قطر تخيب إجراءات بناء الثقة

تدعو البحرين إلى التهدئة الإعلامية مع قطر والالتزام باتفاق العلا من خلال خطاب إعلامي يمثل القيم المجتمعية والعادات الخليجية حتى على منصات التواصل الاجتماعي، إلا أن مساعيها لا تجد صدى على قناة الجزيرة القطرية التي استهدفت البحرين مرارا.

صورة مشوشة

المنامة – أكد عيسى الشايجي رئيس جمعية الصحافيين البحريني أنه لم يجف حبر اتفاق العلا حتى نقضت الدوحة الاتفاق بالكامل وعادت إلى ممارساتها القديمة، موضحا "شاهدنا طوال سنوات من قناة الجزيرة ما يؤكد لنا بأنها قناة فتنة وشقاق وإشعال بؤر التوتر".

وأضاف الشايجي في برنامج على تلفزيون البحرين أن الشواهد حتى اليوم مخيبة للآمال.

وعملت البحرين على الالتزام باتفاق العلا الذي تم التوصل إليه مطلع العام الحالي 2021 لإنهاء مقاطعة الدول الخليجية لقطر، لكن تم استهدافها مرارا من قبل قناة الجزيرة بتقارير إخبارية اعتبرتها المنامة تشويها لصورتها.

وتتهم البحرين الإعلام القطري بالتحريض على النظام في المنامة، ودعم العناصر المتمردة فيها إعلاميا بطريقة مضللة.

عيسى الشايجي

شاهدنا طوال سنوات من قناة الجزيرة ما يؤكد لنا بأنها قناة فتنة

ولا تزال البحرين رغم ذلك ملتزمة ببنود الاتفاق والتهدئة حيث وجه الملك حمد بن عيسى آل خليفة الأسبوع الماضي إعلام بلاده ومواطنيه على وسائل التواصل الاجتماعي بمراعاة "اتفاق العلا" الذي دعا إلى التمسك بالروابط الاجتماعية والمصير المشترك بين دول المجموعة، دون أن يسمي قطر علنا.

وأكد الملك حمد على هامش استقباله مسؤولين بحرينيين في المنامة "أهمية أن يتسم الخطاب الإعلامي عبر مختلف الوسائل بما فيها منصات التواصل الاجتماعي بما يمثل القيم المجتمعية والعادات والتقاليد النبيلة الجامعة التي ترسخ وحدة الهدف والمصير المشترك لأبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كافة وترسيخ الثقة والاحترام بين المواطنين في مجتمعنا الواحد، والابتعاد عن كل ما يخل بوحدة الهدف".

واعتبر متابعون أن تصريحات الملك حمد، التي نشرتها وكالة أنباء بلاده الرسمية، تهدف إلى إحراج قطر ودفعها إلى مراعاة الاتفاق والقيم الخليجية.

ولفت الملك حمد إلى مضامين بيان العلا، ومن بينها التفاعل مع آمال مواطني دول المجموعة المعقودة بإعادة العمل المشترك بين دولهم إلى "مساره الطبيعي وتحقيق المزيد من التعاون والتكامل، وما يعزز وحدة الصف والتماسك بينها، والأواصر التاريخية للود والتآخي بين مواطني المجلس".

وعلق الشايجي على الخطاب الملكي واعتبره توجيها "غاية في الأهمية، فهناك حاجة ملحة جدا من أجل ترشيد الخطاب الإعلامي عبر مختلف الوسائل بما فيها منصات التواصل الاجتماعي وتطويع التكنولوجيا في سبيل ترسيخ قيم الخير والتكافل والتآزر والتعاون وعملا بروح المحبة والأخوة وعلى قاعدة الاحترام".

لكنه أكد في تصريحاته التلفزيونية لاحقا أن قطر لم تلتزم بأي شيء فقد مدت جسور مع أنظمة لا تريد الخير لدول الخليج العربي، والشواهد كثيرة.

وبيّن أن قناة الجزيرة هي قناة إخبارية حكومية 100 في المئة يشرف عليها النظام القطري وهي بدأت بمنحة من أمير قطر 150 مليون دينار.

ونوه أن "أي وسيلة إعلامية تعتمد على الإعلانات كمصدر دخل لكن لم نشاهد إعلانات على قناة الجزيرة تغطي تكلفة هذه الشبكة الواسعة من مراسليها وهذا يتطلب لها الملايين من الدولارات لتغطي تكلفتهم". وأعرب أن كل ما تقوم به قناة الجزيرة يتناقض بشكل كلي مع اتفاقيات الرياض 2013 و2014 وبيان العلا والقناة لم تهدأ حتى اليوم عن التحريض على البحرين والإمارات.

وطالب الجزيرة إذا كانت صادقة في توجهاتها بإجراء تحقيقات تلفزيونية عن الداخل القطري عن أوضاع العمال ونشر استطلاعات رأي للشعب القطري.

وبناء على مقررات اتفاق العلا، بعثت وزارة الخارجية البحرينية برسالة خطية إلى وزير خارجية قطر، تضمنت دعوة لإرسال وفد رسمي إلى المملكة في أقرب وقت ممكن، لبدء المحادثات الثنائية حيال القضايا والمواضيع العالقة بين الجانبين ضمن سلسلة لقاءات مرتقبة في البلدين، لكن لم تتلقَ ردا أو جوابا.

كما لم تعلق قطر على التهدئة التي انطلقت من المنامة، في حين وجهت مرارا انتقادات إعلامية مبطنة للبحرين.

وأكد النائب عمار البناي رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب البحريني "استبشرنا خيرا من إبرام اتفاقية العلا وعودة النظام القطري إلى حضن الخليج وكتابة بداية جديدة وصفحة خالية من الشوائب في بناء المستقبل والأمن والاستقرار، لكن النظام القطري لم يصمد كثيرا وعاد إلى سابق عهده بمواصلة الهجوم على دول الجوار وخاصة البحرين".

ورأى متابعون أن إجراءات بناء الثقة يجب أن تتمثل في تغيير سياسة قناة الجزيرة ونهجها في التعامل مع الدول العربية. وهو ما حدث بالفعل لفترة وجيزة، ثم استأنفت استهدافها لدول خليجية، وبدت للجميع أنها أداة إعلامية مسيسة تعمل وفق أجنداتها.

جودة المحتوى اختبار للثقة بالقطب الإعلامي الجديد في المغرب

الرباط – أعرب سامي المودني رئيس المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، عن تفاؤله بالقطب الإعلامي الجديد الذي يضم قنوات وإذاعات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون والقناة الثانية وقناة "ميدي1" الإخبارية، معتبرا أنه يشكل فرصة من أجل تعزيز التعددية في شقيها الثقافي والسياسي في المغرب.

وأضاف المودني، خلال افتتاح أشغال الجمعية الصيفية للصحافيين والإعلاميين الشباب في مدينة شفشاون، أن "حرية الصحافة لا تتحقق بالنسبة للإعلام العمومي التابع لمؤسسات الدولة إلا عبر الالتزام بمبادئ الخدمة العمومية، المتجلية أساسا في منح المواطنين أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الجودة، من أجل تمكينهم من لعب دور نشيط في الحياة السياسية".

وأعلنت وزارة الثقافة والشباب والرياضة المغربية في مايو الماضي عن ولادة شركة إعلامية قابضة عمومية ضخمة، تضم جميع وسائل الإعلام المملوكة للدولة وفق هيكلة جديدة لقنوات القطاع العمومي، لتحسين جودة الإنتاج الإعلامي الوطني وخلق هوامش جديدة للتمويل والتنمية.

ويضم الهيكل الإعلامي الجديد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون المكونة من ثماني قنوات عمومية، والقناة الثانية، وقناة "ميدي 1" التي تعتبر ملكية مشتركة للحكومة والقطاع الخاص. ويأتي ذلك في إطار "خارطة الطريق 2024" وضمن استراتيجية تنمية القطاع السمعي البصري العمومي المغربي.

و"الشركة القابضة" هي أحد الأشكال القانونية للشركات، ولا تمارس أنشطة إنتاجية أو خدمية بشكل مباشر، وإنما تتملك شركات أخرى كليا أو جزئيا، مقابل الحصول على أرباحها أو جزء منها، باعتبارها مساهما.

ويزداد النقاش اليوم في المغرب حول دور هذه الشركة وإمكانية تطوير وتحسين الإعلام العمومي، وترى شريحة من العاملين في القطاع بأن هذه الخطوة يجب أن تواكبها عملية تأهيل حقيقية بإرادة سياسية واضحة للقطاع الإعلامي العمومي ليقوم بدوره التنويري كاملا في المجتمع، من خلال عدد من المداخل الأساسية، أبرزها زيادة دعم الدولة للإعلام العمومي بما يضمن تحقيق جودة المحتوى الإعلامي والحدّ من اعتماده على إيرادات الإعلانات.

وأكد المودني أن التعددية في وسائل الإعلام مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود ممارسة ديمقراطية راسخة، حيث لا تصان التعددية إلا في بيئات تضمن لكل فرد أو جماعة التعبير عن ذاتها سياسيا وثقافيا وفكريا ولغويا.

وسيتم التعاقد بين الدولة والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون من خلال برنامج متوازن يتضمن خطة دعم مفصّلة بالتزامن مع تحديث دفاتر الشروط، وتخفيف القيود الاقتصادية عندما يكون ذلك ممكنا، وكذلك التكيّف مع التطورات التكنولوجية.

الهيكل الإعلامي الجديد يضم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون المكونة من ثماني قنوات عمومية، والقناة الثانية، و«ميدي1»

وتتضمن الخطة تقديم مشروع تعديل النظام القانوني والتنظيمي للقطاع السمعي البصري، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على استخدام الإعلانات السمعية البصرية لتقوية العلامات التجارية الوطنية، بالإضافة إلى إرساء سياسة المنافسة والمنصات الرقمية، واعتماد نظام ضريبي قطاعي أكثر عدلا وفعالية.

وكشف وزير الثقافة والشباب والرياضة المغربي عثمان الفردوس أن مشروع هيكلة القطاع العمومي بدأت دراسته منذ سنوات، إلا أن تداعيات جائحة كورونا عجّلت بإخراجه إلى النور، وأن من أهدافه الرئيسية "الجودة الإعلامية فردا وعائلة، وتحقيق إعلام قريب من تطلعات الجمهور المغربي".

واعتبر الفردوس أن الجائحة شكلت تهديدا لنمط الاستهلاك السمعي البصري المغربي، وخلقت تغييرات كبيرة أثرت على الموارد الإعلانية، لكنها بالمقابل كشفت عن حاجة المواطن للقطاع العمومي، إذ لجأ المغاربة إلى قنواته بحثا عن المعلومات الموثوقة.

صورة اللاجئين السوريين في الصحف العربية تنميط معتاد للأزمات

محمد الحمامصي
كاتب مصري

تأثرت تغطية قضايا اللاجئين السوريين في وسائل الإعلام العربية بالتمويل والمواقف السياسية للدول التي توجد فيها هذه المنابر، وانعكس ذلك على اتجاهات الجمهور.

وسعت الباحثة د.سمر علي حسن المدرسة بقسم الصحافة بكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة السويس في دراستها "صورة اللاجئين السوريين.. كما تعكسها مواقع الصحف العربية" إلى التعرف على ملامح وسمات صورة اللاجئين السوريين في مجموعة من مواقع الصحف المصرية "الأهرام" و"اليوم السابع" و"العربية" و"الشرق الأوسط" و"القدس العربي" لمدة عام كامل وهو عام 2017.

وعملت على التعرف على أبرز الأطراف الفاعلة في القضية في تلك الفترة والأدوار المنسوبة إليها، وطبيعة القضايا التي ركزت عليها مواقع تلك الصحف في تناول شؤون اللاجئين السوريين.

وأكدت في دراستها الصادرة عن دار العربي أن المواقع الصحافية اتفقت في تقديم مجموعة من السمات الإيجابية والسلبية المنسوبة للاجئين السوريين، إلا أن معدل تكرار السمات الإيجابية طغى على السلبية في ثلاثة من مواقع الدراسة هي "الشرق الأوسط" و"الأهرام" و"اليوم السابع"، في إطار بروز مجموعة سمات إيجابية نُسبت لهم على رأسها: ضحايا مستضعفون – موضع ترحيب – متعلمون وأصحاب كفاءات عالية.

من جهته، قدم موقع "القدس العربي" صورة يغلب عليها الطابع السلبي للاجئين من خلال تقديم مجموعة سمات سلبية نُسبت إليهم أبرزها: مصدر لأعباء اقتصادية – مصدر لتوترات وأزمات اجتماعية – مصدر خطر وتهديد.

وفسرت الدراسة ذلك في إطار تأثير التمويل القطري لموقع "القدس العربي" وعلاقة قطر مع سوريا كدولة، حيث تعارض قطر بقاء الرئيس بشار الأسد في الحكم وترغب في الإطاحة به، فضلا عن تورطها في تمويل بعض الفصائل والمنظمات المتناحرة في سوريا.

وقالت الباحثة إن تصدير صورة "الضحية الضعيف" عن اللاجئين السوريين في مواقع الدراسة يعكس رؤية قاصرة من تلك المواقع، وتأثرها بالتنميط المعتاد في الأزمات نحو جماعة ما، بالإضافة إلى التركيز فقط على الجانب الوجداني ربما بهدف إثارة تعاطف جمهور القراء معهم.

ورأت أن الصحف تحتاج إلى التركيز بشكل أكبر على النماذج الناجحة من اللاجئين السوريين بدلا من تصدير صورة الضحية عنهم، والتي تحمل في طياتها سمات سلبية، كما أن جمهور القراء لديه من الوعي ما يجعله ينفر من استمرار تصدير صورة الضحية بعينها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة لمختلف دول العالم، وهنا تحتاج الصحف إلى تبني مداخل أكثر منطقية إذا ما رغبت في إثارة تعاطف الجمهور نحو اللاجئين السوريين.

وتابعت سمر علي أنه "على الرغم من تركيز مواقع الدراسة على تقديم صورة الضحية عن اللاجئين السوريين إلا أن ذلك لم يتوافق مع آليات التأطير العقلانية التي استخدمتها، فنجد أن مواقع الدراسة اعتمدت في المقام الأول على آلية التفسير والاستفاضة في الشرح وآلية عرض نسب وإحصائيات".

صورة لا تعكس الواقع دائما

وترى الكاتبة أن ذلك يحقق نوعا من التشتيت في الرسالة الاتصالية التي تقدمها تلك المواقع للقارئ، كما يرتبط ذلك إلى حدّ ما بطبيعة القضية التي تتضمن ضحايا، وكذلك نسب وإحصائيات خاصة بهؤلاء اللاجئين.

الصحف مطالبة بالتحلي بالمهنية بدلا من التركيز على أحداث وجرائم تحقق نسبة مقروئية عالية وتؤثر سلبا على صورة اللاجئين

كما تسبب تركيز مواقع الدراسة على تناول أوضاع اللاجئين السوريين في دول مُحددة في تصدير صورة عن اللاجئين لا تتفق مع الموقف الرسمي نحو اللاجئين للدول التي ينتمي إليها الموقع الصحافي، فعلى سبيل المثال وجدت أن السمة السلبية الأكثر تكرارا في موقع "الأهرام"، "مصدر لأعباء اقتصادية" وفي موقع "اليوم السابع"، "إرهابيون ومتورطون في جرائم"، على الرغم أن موقف مصر الرسمي الداعم للاجئين المُرحب بهم.

ويمكن تفسير تصدر هذه السمات في تركيز المواقع على تناول قضايا اللاجئين السوريين في لبنان وتركيا وألمانيا في إطار بعض أحداث التفجيرات الإرهابية المتورط فيها البعض من اللاجئين، وكذلك تناول أحداث النزاع بين بعض السوريين والمواطنين الأتراك واللبنانيين، ما يشير إلى ضرورة أن تراعي الصحف عدم التركيز على الأحداث السلبية المتعلقة باللاجئين، مع التحلي بقدر من المهنية بدلا من التركيز على الأحداث التي تحقق نسبة مقروئية عالية من أخبار جرائم وأعداد قتلى لما له من أثر سلبي على صورة اللاجئين السوريين.

وتحتاج الصحف إلى طرح سيناريوهات وحلول تعكس كيفية الاستفادة من الأيدي العاملة السورية والمستثمرين السوريين في دول اللجوء بدلا من التركيز على تغطية المشكلات الخاصة بهم، مع البعد عن الإثارة في معالجة شؤون اللاجئين والحرص على التوازن.

ورأت أن صدارة الأفكار المحورية التي تناقش الوضع السياسي للاجئين السوريين في دول اللجوء وما يتصل بها من تنظيم عملية اللجوء أو الترحيل لهم، ترتبط بالخط الزمني لأزمة اللجوء التي دخلت عامها الثامن، ما دفع الدول المختلفة إلى محاولة تنظيم عملية اللجوء والبحث في حلولها، ويفسر ذلك ظهور الأفكار التي ناقشت برامج منح ومساعدات اللاجئين في المرتبة الثانية، فيما اتجهت مواقع الدراسة إلى مناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في مرتبة تالية، بينما تراجع اهتمامها بمناقشة الوضع الإنساني للاجئين، خاصة مع اتجاه الأزمة إلى الحل من خلال طرح سيناريوهات وتوقيع اتفاقية للهدنة بين الفصائل المتناحرة والنظام السوري.

ولفتت سمر علي إلى أن قضايا اللاجئين السوريين حظيت باهتمام واضح من جمهور القراء المصري عينة الدراسة، حيث أعرب أكثر من نصف عينة المبحوثين عن اهتمامهم بمعرفة أخبار اللاجئين السوريين في مصر، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء تعامل معظم أفراد العينة مع سوريين في مصر، بالإضافة إلى انتشار أخبارهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي جاءت في المرتبة الثانية كأحد المصادر المهمة التي يعتمد عليها المبحوثون في الحصول على معلومات حول قضايا اللاجئين بعد المواقع الإخبارية للصحف، فيما جاء التلفزيون في المرتبة الثالثة ما يعكس حجم التأثير الذي تلعبه تلك الوسائل الإعلامية على مدركات واتجاهات الجمهور نحو اللاجئين.

وقالت إن السمات السلبية التي نسبتها مواقع الدراسة للاجئين السوريين لم تؤثر على المبحوثين، حيث أشارت نسبة ضئيلة للغاية من العينة "13 مبحوثا" إلى عدم الترحيب باللاجئين السوريين في مصر بوصفهم يتاجرون بقضيتهم لجمع تبرعات في المقام الأول، ويمكن تفسير ذلك بظهور "اليوم السابع" و"الأهرام" في مرتبة متقدمة من بين المصادر التي يعتمد عليها المبحوثون في الحصول على معلومات حول اللاجئين، فيما جاءت "الشرق الأوسط" و"القدس العربي" في مرتبة متأخرة.

وربما تختلف هذه النتيجة باختلاف الجمهور، فمثلا إذا أجريت الدراسة على جمهور يتعرض لموقع "القدس العربي" ، فمن الممكن أن يتأثر الجمهور بالصورة السلبية التي قدمها الموقع عن اللاجئين.